

عام 2020

أزمة مالية جديدة تعصف بإقتصاديات العالم

شذى خليل

بغداد

لقد مر أحد عشر عاما على الأزمة الاقتصادية التي حدثت في 14 أيلول 2008 حين أعلن بنك "ليمان براذرز" الأمريكي إفلاسه بشكل رسمي بسبب الخسائر المسجلة في سوق الرهن العقاري، وتخطت آثارها الولايات المتحدة إلى مختلف أنحاء العالم، إذ وصفت بأسوأ الأزمات المالية في التاريخ الحديث، لكن هذه الكارثة الاقتصادية قد تطل مجدداً وسط توقعات بان تسوء الأوضاع في العام 2020 الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية للتقليل من التداعيات.

بدأت المخاوف تنعقد من الأزمة المالية المقبلة، مع حالة الخبط والتراجعات القياسية التي تشهدها الأسواق المالية، وفي ظل التدهور الكبير في أسعار النفط، وهو ما بات يثير الهم لدى أوساط عدة في الولايات المتحدة، فضلاً عن أميركا إلى دولة مستوردة الحرب التجارية المستمرة بين واشنطن وبكين، وإن هدتا وتيرتها بعد الإعلان عن هدنة مؤقتة بينهما في قمة العشرين الأخيرة، لكن المؤكد أنها باتت تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي المنقل أصلاً بالكثير من المشاكل السياسية التي تخلق حالة من الفوضى، ولا تدبش باستثمارات جديدة وتنمية اقتصادية، غير اقتصاد الحروب والذي يعني إنتاج

ستريت جورنال "تقدم فكرة عن "الإجماع الحالي" لفكرة توقف التوسع وبدء الركود، وهي أن "الركود ليس وشيكاً، ولكن التوسع لن يستمر إلى الأبد، وقد يصل التراجع التالي في غمرة الحملة الرئاسية لعام 2020. ومن آثار الأزمة أيضاً مشكلة الكساد، الذي يحصل عندما يقل الطلب عن العرض، أي يكون هناك وفرة في العرض وقلة في الطلب، سببها عجز الطلب الداخلي أو الطلب الخارجي (الصادرات) عن امتصاص المعروض من السلع، ويأتي عجز الطلب الداخلي عادة من عدم ارتفاع معدلات الأجور بشكل يتناسب مع ارتفاع معدلات الإنتاجية أو تسريع للعمال سببه زيادة الاعتماد على المكتنة، كما أن الحروب التجارية بين الدول تشكل زيادة في الحواجز الجمركية وغير الجمركية إلى تراكم المعروض من السلع، وهذين العاملان من أهم الأسباب الرئيسية للكساد الكبير الذي حصل في 1929. وعادة عندما ينخفض حجم الطلب عن حجم العرض، وتزداد البطالة، تنخفض الأسعار بدلاً من أن ترتفع، فالبطالة لا تجتمع مع ارتفاع الأسعار إلا في حالات خاصة لا تتوافر هنا، لذلك ليس هناك منط اقتصادي من القول أنه ستحصل أزمة تؤدي إلى كساد كبير وبطالة وارتفاع فاحش بالأسعار، لأن الركود أو الكساد عادة يلازمه انخفاض في الأسعار، وليس ارتفاع. إن مشكلة تحول أميركا إلى دولة مستوردة للنفط بعد استهلاك معظم إمكاناتها، وبالتالي ستفرض شروطها على الأسواق بحكم قوتها العسكرية للهبوط في الأسعار، وتوقعه بأن يصل سعر برميل النفط إلى 150 دولاراً، استند على التصريحات التي صدرت من عدد من المؤسسات والشخصيات ذات العلاقة المباشرة في قضايا النفط تحذر فيها من مخاطر حصول

تحقيق ديمقراطية

وأضاف بيتيفور، أن بلوغ العالم أمن من الناحية المالية يقتضي تحقيق الديمقراطية أولاً، كونها الآلية السياسية، وهي التي تضمن اتخاذ القرار من أشخاص لهم النزاهة حتى يضمنوا تدفق الأموال وصرف العملة وفق مستويات تفيد الاقتصاد والشعوب ولا تخدم فئة من المنتفعين. ويرى بعض الخبراء الاقتصاديين والمحللون أن السبب الرئيس الأكثر ترجيحاً لتراجع التوسع الاقتصادي لأميركا، هو تضيق الاقتصاد المتدهور للأفق أمام البنك الاحتياطي الفيدرالي، وانفجار فقاعة أصول، وأزمة ضريبية مشتملة، أو اضطرابات في التجارة الدولية. وقال الخبير الاقتصادي دانيال باكمان، أن سبب تراجع التوسع الاقتصادي تكمن في حالات الركود التي تحدث بسبب صدمات غير متوقعة، ومع ذلك، فإن التوقعات الواردة في استطلاع صحيفة "وول

شع في عرض النفط في السنوات القليلة المقبلة. وأصدرت وكالة الطاقة الدولية تقريرها لعام 2017 والخاص بتحليل سوق النفط ومستقبله، وذكر التقرير أن العرض ينمو الآن في أميركا وكندا ودول أخرى في العالم، ولكن الإنتاج قد ينخفض في 2020 إذا لم يعاود الاستثمار في صناعة إنتاج النفط ارتفاعه من جديد، وإذا استمر المنحى الحالي لحجم الاستثمار، فإن قدرة الإنتاج الاحتياطي ستنخفض في 2022 إلى أقل مستوى لها منذ 2008 (أي عندما وصلت أسعار النفط إلى 150 دولاراً تقريباً للبرميل)، وأضافت الوكالة بأنها لا تتوقع أن تحصل السيارات الكهربائية موقعاً كبيراً في قطاع النقل بحلول 2022 كما لا نرى انخفاضاً في الطلب على النفط في أي وقت في المستقبل القريب. تراكم الديون تحذير مهم من أزمة مالية في 2019 بسبب تراكم الديون الإقليمية والعالمية، إذ حذر خبراء اقتصاديون من أزمة مالية عالمية وإقليمية مقبلة أشد ضرواً من أزمة عام 2008 جراء ارتفاع حجم الدين العام العالمي إلى مستويات غير مسبوقة، متجاوزاً 247 ترليون دولار، ومتزامناً مع تسابقاً معدلات النمو، وانخفاض أسعار النفط، والحرب التجارية بين أميركا والصين، إضافة إلى بركست والأزمات السياسية التي تجتاح عدداً من دول المنطقة. تداعيات الأزمة المالية المقبلة على:

المنطقة العربية

المنطقة العربية عموماً ومنطقة الخليج على وجه الخصوص، ستتأثر بتداعيات الأزمة المالية المقبلة، لا سيما وأن الديون المستحقة على دول الخليج حتى عام 2022 تتجاوز 400 بليون دولار، وتتزامن مع مخاوف من إنتاج النفط الصخري من قبل الولايات المتحدة الأميركية التي بدأت

تصدره إلى دول اسيوية تعتبر من أكبر المستوردين للنفط الخليجي. وتوقع الخبراء أن تبقى أسعار النفط منخفضة لفترة طويلة، ومعدلات النمو لا تتجاوز (2%)في الفترة القادمة، وهذا يتطلب إصلاحات هيكلية في الإقتصاد، إضافة إلى الإصلاحات المالية. وخفض صندوق النقد الدولي، توقعات الإقتصاد العالمي لأسباب أبرزها الحمائية التجارية، والحرب التجارية بين أميركا والصين مع احتدام النزاعات التجارية حول العالم. هل بدأت ملامح جديدة تهدد بنية الإقتصاد العالمي اليوم، وبعد عقد من الزمن على الانهيار المالي العالمي اليوم، وبعد عقد من الزمن على الانهيار المالي، وهل نتيجة الإقتصاد، وهل نتيجة ضعف إجراءات التنظيم المالي، وتداعيات عدم المساواة، والاختلالات العالمية المتصاعدة والنقورات السياسية في الشرق الأوسط، وبعيد عن أسباب حدوث هذا الانهيار؟ يجب على الدول ذات الإقتصاد الكبرى وقف –التصدي –لأزمة محاولة لتقويض التجارة العالمية، والتي تعد المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي من شأنها أن تخلف عواقب اقتصادية وخيمة، وتكاليف باهظة على الجميع، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية، ويعين على المجتمع الدولي، بعيداً عن الولايات المتحدة، أن يخصص للسياسات الخاطئة التي تدمر الإقتصاد، والتأكيد على مبادئ النظام المفتوح المتعد الأطراف للتجارة، قبل فوات الأوان.

التحديات الناشئة

التحديات واسعة النطاق من حصول أزمة مالية جديدة تؤدي إلى ركود اقتصادي قد يكون أسوأ من ذلك الذي حصل في 2008 سببه تراكم الديون على القسطنطين الخاص والحكومي في البلدان المتقدمة والتحديات الناشئة، في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ودول اوروبية.

الأزمة الدولية مابين القرارين السياسي والعسكري

خالد شياع الرفيعي

بغداد



بين بدائل متاحة وعديدة لا يخلو أي منها من عنصر الشك ومن ثم فإن أساس عملية صنع القرار هي الخيار بين البدائل المتاحة . وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على القرارات المتخذة في إدارة الأزمة وهي :

- 1-أولا- شخصية صانع القرار
- ثانيا- اهداف صانع القرار .
- ثالثا - فهم صانع القرار العميق والشامل للأمر .
- رابعا- قدرة صانع القرار على المبادرة والابتكار .
- خامسا - اتجاهات صانع القرار وقيمه وأخلاقاته .
- سادسا- الاستشعارون والخبرائ المتخصصون
- سابعا - نوع القرار وأهميته
- ثامنا- طبيعة المشكلة ودرجة حدتها والوقت المتاح .
- إن الأزمة بقدر ارتباطها بعملية صنع واتخاذ القرار السياسي والعسكري تخلق مجموعة من المديكات في ذهنية صانع القرار تدفعه الى اتخاذ قرار فوري وسريع لمعالجة الأزمة التي قد تلحق بالدولة أضرارا كبيرة .

فكل أزمة كانت سياسية أو غير سياسية يفتتها الداخلية والخارجية المفجرة لها والتي تثار بها سلبيات أو ايجابيا ، كما إن لكل أزمة أنواتها اللازمة والملائمة للتعامل معها ومن ثم فليس من المنطق أو المعقول أن يلجأ صانع القرار السياسي والعسكري إلى استخدام القوة المسلحة لمعالجة أي أزمة يواجهها ، فقد تكون الحلول الوسيطة والسياسية أفضل علاج للأزمة ، وقد تجلب الحلول العسكرية كارثة على الدولة .

فيجب أن يختار وينتقي الخيار الملائم مع طبيعة الأزمة إن الأزمة تمثل ضغطا هائلا على نهجته وهذا يتطلب بتقديرنا المتواضع فتح دورات للتعليم المستمر سواء داخل المؤسسة العسكرية أم المؤسسات المدنية الجامعية يتولى التدريس فيها أساتذة الأزمات ورفد النخب القيادية العسكرية بما لديهم من معلومات قيمة عن الأزمة وإدارتها . فيجب عد الأزمة

إدارة الأزمات ، فليس استخدام الأساليب الرشيدة والعقلانية في إدارة الأزمة بما في ذلك استخدام الأساليب العسكرية . التي جعلناها أحر الخيارات في إدارة الأزمات .

إن الأزمة تمثل ضغطا هائلا على ذهنيته وهذا يتطلب بتقديرنا المتواضع

فتح دورات للتعليم المستمر سواء داخل المؤسسة العسكرية أم المؤسسات المدنية الجامعية يتولى التدريس فيها أساتذة الجامعات ورفد النخب القيادية العسكرية بما لديهم من معلومات قيمة عن الأزمة وإدارتها .

فيجب عد الأزمة وطرق معالجتها جزءا لا يتجزأ من العقيدة العسكرية

المقبلة التي ستخوضها الدولة ، وإنما تشمل أيضا الكيفية التي تبني فيها القوات المسلحة لخوض الحرب ، وبناء القوات لا يقتصر على الجانب

الهيكل منها أي عدد القوات وعدد الفرق والسلاح ونوعيته وإنما يشمل أيضا مدى استعداد القوات لخوض الحرب من حيث روحهم القتالية

والمعنوية وولائهم للدولة وفلسفتها السياسية وإيمانهم بقضية الحرب العادلة ،

الأزمة المالية الجديدة قادمة.. فما العمل؟

عبد العزيز شويش عبد الحميد

بغداد

تطالعنا الأخبار مرة بعد أخرى عن توقع حدوث أزمة مالية شديدة في هذا العام 2019 أي بعد حوالي عشر سنوات على انحسار الأزمة المالية السابقة. أزمة الرهن العقاري. إن هذه الأخبار تأتي من المصادر العالمية الكبرى، وتأتي في إطار تنبؤات غير أكيدة ولا واضحة عن طبيعة الأزمة أو مكانها أو القطاع الاقتصادي الذي ستصيبه. وحيث أن النظام الرأسمالي الذي يسود العالم اليوم هو نظام مولد للزمات الطبيعية، فإن علينا أن نحل الأمر على محمل الجد وأن نتحسب للأزمة الجديدة المتوقعة قبل بوبوها وأن نتصرف وكتأنها واقعة حقا. ولكن ذلك ينبغي أن يتم بعد أن نمنع النظر بالأزمة السابقة وبخلاصة ما قيل عنها من تحليلات وما نجم عنها من دروس، فتلك الأزمة كانت محيرة في كثير من جوانبها، إذ قال أحد الاقتصاديين بانها أزمة لا معنى لها. وهو يقصد تحديداً أن ظروف الاقتصاد العالمي لم تكن تبرر حدوث أزمة بهذا الحجم. وأن البررات المختلفة التي سبقت لتبرير حدوثها لم تكن مقنعة لدرجة كبيرة. فالاقتصاد العالمي كان في حالة جيدة ومعدلات نموه مقبولة ومناسبة على صعيد اقتصاداته القاندة. كما إن الأسباب الباشرة التي قادت للأزمة لم تكن خافية على أحد فالمتدنى بالشؤون المالية والصرفية والاقتصادية يعلمها ويعلم إن سلوك المصارف الأمريكية وتصرفياتها في المضاربات والإقراض غير المنضبط سيقود إلى هذه النتيجة. والتساؤل الكبير هو لماذا أغلقت السلطات النقدية في أميركا عيونها عما كانت تفعله المصارف الأمريكية؛ ولماذا سلكوا هذا الطريق وهم يعلمون إلى أين يقود؟ أنهم ينصحون العالم ويعلمونه كيف يتصرف في الشؤون الاقتصادية عموماً وفي الشؤون المالية والصرفية والعالم كله يقرأ كتبهم في العلوم الاقتصادية والإدارية والمالية ويدرسها. فهم الذين يضعوا القواعد والإجراءات والأساليب والنماذج التي تعتمد في المبادئ المالية والمصرفية التي حدثت فيها الأزمة ابتداءً، وكانوا يعلمون العالم (والعالم يستمع لهم عادة) كيفية العمل وفق هذه القواعد. ثم كانوا هم الذين خرقوها عامدين وهم يعلمون نتائج ذلك. لقد قال كثيرون، ومنهم ساسة وقادة كبار رجال اقتصاد ومفكرين في روسيا وبريطانيا وفرنسا وهولندا وإيسلندا (أكثر الدول تضسراً من الأزمة) إن أهم أسباب الأزمة يعود إلى سوء الإدارة المالية والاقتصادية لأميركا؛ ولعند إلى الورا. قليلا إلى أزمة عام 1997في دول شرق آسيا وهي أزمة مشابهة في طبيعتها لأزمة عام 2008،لا أنها حدثت على صعيد تلك الدول ولم تشمل باقي دول العالم. فغرقت هذه الدول في خضم تلك الأزمة قال كثيرون ومنهم مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا في حينه إن أميركا ساهمت بالعمل على حدوثها. وأنها دفعت إليها كي تسد فاتورة الحرب الباردة التي خاضتها مع الاتحاد السوفيتي السابق وتحملت جراحها كلفاً عالياً وتخلفت بسببها كثيراً، وبالقابل فإن هذه الدول اأسيوية كانت المستفيد الأكبر منها وعليه فإنها لا ليد أن تتحمل جزءاً من الكلفة وأن تدفع الفاتورة عبر أزمة مصطنعة وكان ما كان. ويسوق هؤلاء قرائن عدة للبرهنة على ذلك منها ما حدث عندما تنادت سبع دول من جنوب شرق آسيا بضمئنها الصين مع صندوق النقد الدولي للقيام بعملية إنقاذ اقتصادية كبيرة، وعندما طلبوا من الولايات المتحدة أن تشارك بذلك الإجماع باعتبارها معنية بسلامة الاقتصاد العالمي وإن تلك الأزمة تهدده وتهدد الاقتصاد الأمريكي أيضاً. تغيبت الولايات المتحدة بذراع وأهية بل ومضحكة، قائلين إنهم مشغولون بمناقشة موضوع بورهم في صندوق النقد الدولي. والأّن هل استفادت الولايات المتحدة من تلك الأزمة وكيف؟ ببساطة لقد وظف المستثمرون الأجانب، لاسيما الخليجيين منهم، أموالهم في الأسواق الأمريكية أي أنهم دفعوا أموالهم للاميركان مقابل استثمارات متعددة الأشكال منها عقارات واسهم وسندات أمريكية، وببساطة أشد فإن الأزمة أدت إلى أن تتالك قيم هذه الاستثمارات. بل إن قسماً منها لم تعد له قيمة (كما هو حال أسهم الشركات والمصارف المفلسة والأدوات المالية المشتقة) أي بعبارة أخرى إن أموال هؤلاء المستثمرين قد تبخرت. واصلحة من؟ طبيعة الحال لمصلحة البائتين الذين هم الاميركان وليس غيرهم. لقد أعلن مسؤول خليجي كبير وفي مؤتمر صحفي وأمام وسائل الأعلام، إن دول الخليج خسرت (تريليونين ونصف الترليون دولار) جراء الأزمة، وذلك قبل أن تنتهي، ورددت كل وسائل الأعلام هذا التصريح مراراً وكتأنها تشفى ، أو تتحسّر!! ومن منلا يمكنه أن يتصور مقدار هذا المبلغ؛ أما العقارات التي اشترت بجزء من تلك المبالغ الطائلة فإنها ظلت جائمة على الأرض إلا أن مالكاها تغير فقط. لقد كان المالك الجديد هو الحكومة الأمريكية التي اشترت سندات اأمرن العقاري المضمومة بتلك العقارات بئمن بخس لأن أسعار العقارات انخفضت بسبب الأزمة، وذلك مقابل تمويل المصارف الفلسة عبر حملات الإنقاذ التي اقراها الكونغرس بمبلغ يزيد عن تريليون دولار على عهد بوش الابن وطفله وبابغا. وعندما انحصرت الأزمة وانتمش الاقتصاد الأمريكي من جديد، ارتفعت أسعار العقارات مرة أخرى فربح المشتري الفطن أي الحكومة الأمريكية مرتين، الأولى عندما تدفقت الأموال الغالية عند بدء الاستثمار ولم تبخر، والثانية عندما ارتفعت أسعار العقارات مجدداً. ولقد كان الربح هائلاً وبمئات المليارات من الدولارات. ومن ناحية أخرى فإن للنفط في القضية حصة، فأسعاره التي وصلت إلى 140 دولاراً للبرميل (على أحد يعرف كيف ولاما) عاودت الهبوط لتصل إلى ما يقارب الثلاثين دولاراً للبرميل (ومرة أخرى لا أحد يدري لماذا وكيف). لقد كانت أسعار النفط العالية تهدد الاقتصاد العالمي ومعدلات نموه وكانت تدفع بالتضخم إلى مستويات قياسية وأدت إلى تصاعد كلف النقل وهددت التجارة العالمية وهذه كلها مؤشرات مرعبة لقادة العالم ولكن أحد لم يشكك كما كان الحال عندما كانت أسعار النفط تصل إلى عشرين دولاراً في الثمانينات، عندما كانت الأنفصت تتعالى متهمه الأوبك بعرقلة النمو الاقتصادي العالمي وممارسة سياسة نفطية احتكارية . إن سبب الصمت واضح الآن فأموال النفط تعود بطريقة أو بأخرى لتدبير عجلة الاقتصاد الأمريكي. والشركات النفطية الكبرى (وهي أمريكية في الغالب) تزيد أرباحها لتصل إلى مئات المليارات من الدولارات. وعندما أصبح النفط بخاص فإنهم راجعون أيضاً. الشركات النفطية لا تخسر في حالتها إرتفاع أو انخفاض أسعار النفط. أما المشترون الكبار فأصبح بإمكانهم أن يشتروا النفط رخيصاً ثم يخرنونه في باطن الأرض، والاقتصاد سيستعيد عافيته. وهكذا فإنهم كالمنشار يأكلون في الرواح والمجي. وسيظل الاقتصاد الرأسمالي ينتقل من أزمة إلى أزمة وكل أزمة تطيح باللاعبيين الذين لم يتحفظوا جيداً. ليحل محلهم لاعبون جدد من نفس النمط ويلظل هناك من يمسك بزمام الأمور عبر وسائل عديدة من بينها الأزمات ليحكم بالسلطة والمال والنفوذ والجيش المنتهية للقتال دائماً للدفاع عن الحرية والديمقراطية. وسنظل نحن منتظرين للعاصفة الجديدة ترتفع أية أيام سننتقل.